المطلب للذكر ضعف الانثى وسهم لليتامى الفقراء وسهم
للمساكين وسهم لابن السبيل تعقد الذمة
لليهود والنصارى قبل النسخ والتبديل والسامرة
والصابيه وافقوهم في اصل دينهم ومن تمسك بدين ابراهيم
او غيره من الانبياء عليهم السلام ولا تعقد لوثني ومرتد
ومن لا كتاب له ولا شبهه ولا تصح الا بشرطين التزام
احكام الاسلام وبذل الجزيه واقلها دينار من كل الحق
واكثرها ما تراضوا عليه ويؤخذ منهم برفق كسائر الديون
ولا تؤخذ من امراة وصبي ومجنون وعبد ويلزمون
احكامنا من ضمان النفس والعرض والمال ويحدون
للزنا والسرقة لا السكر ويتميزون في اللباس والركائب
ويكون في رقابهم جرس في الحمام ولا يركبون فرسا بل بغلا
او حمارا عريضا ولا يبدءون بالسلام ويلجاون الى اضيق
الطرق ولا يعلون على الاسلام في البناء ولا يساوونهم
فان ملكوا دارا عالية لم تهدم ويمنعون من اظهار
خمر وخنزير وناقوس وجهر بالتوراة والانجيل
وجنائزهم واعيادهم ومن احداث كنيسة فان
صولحوا في بلد انهدم على الجزية لم يمنعوا من ذلك ويمنعون

من المقام

١١٧

من المقام بالحجاز وهي مكه والمدينه واليمامه وقراها اكثر من ثلاثة
ايام اذا اذن لهم الامام لحاجة في الدخول ولا يمكن مشرك
من الحرم بحال ولا يدخلون مسجدا الا باذن وعلى الامام
حفظ من كان منهم في دارنا كما يحفظ المسلمين ولا ينتفاذ
من اوس منهم وان امتنعوا من التزام احكام الملة وادا
الجزيه انتقض عهدهم مطلقا وان زنا احد بمسلمه
او اصابها بنكاح او اوى عينا للكفار او فتن مسلما
عن دينه او قتله او ذكر الله او رسوله او دينه
بما لا يجوز فان شرط عليه لانتقاض ذلك انتقض ولا
فلا ومن انتقض عهده تخير الامام فيه بين الخصال
الاربع في السبي بالحدود اذا زنى اولاط
البالغ العاقل المختار بمسلمة كان او ذميا او مرتدا حرا كان
او عبدا وجب عليه الحد فان كان محصنا رجم حتى
يموت والمحصن من وطئ في القبل في نكاح صحيح
وهو حر بالغ عاقل فلو وطئ زوجته في الدبر او جارية
في القبل او في نكاح فاسد او وطئ زوجته وهو عبد
او عتق او صبي ثم بلغ او مجنون ثم افاق وزنى فليس
بمحصن وغير المحصن ان كان حرا جلد مائة جلده

وهي القتل والاسترقاق والمن والافداء

باب الحدود